جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

دور السياسة الوقائية في الحد من الجرائم المعلوماتية

رسالة تقدم بها الطالب

علي صبيح عبد اللامي

إلى معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بأشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

مصطفى راشد عبدالحمزة الكلابي

1442 هـ

2021 م

الآية

((قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ))

(صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظيم)

سورة البقرة

الآية (32)

الإهداء

إلى 000 ينبوع الحنان ورمز العطاء " والدتي "
براً ووفاءً

إلى 000 من له فضل علي بعد الله تعالى (والدي)
رحمه الله
إلى 000 من كانت سنداً لي في رحلتي (زوجتي)

إلى 000 أولادي الأعزاء – غيث – ليث – زينب

إلى 000 أخواتي وأبنائهم الذين رافقوني في طريقي هذا

إلى 000 أبناء شعبي الغالي. . .

أهدي هذا الجهد المتواضع 000

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين ... والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.
يسعدني وقد تم انجاز هذه الرسالة المتواضعة أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعد على اكتمال هذا المنجز العلمي من خلال المتابعة والتوجيه والاستشارات القيمة، واخص بالذكر أستاذي الدكتور مصطفى راشد عبدالحمزة ألكلابي الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ورعايتها بحرص وخلق رفيع وإرشاد مستمر والساعات الطويلة التي قضاها معي في مناقشة تفاصيل العمل والمتابعة المستمرة وتذليل كافة الصعوبات التي واجهتها، فجزاه الله ألف خير ، كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد عميد معهد العلمين الدكتور زيد عدنان محسن العكيلي علة جهوده العلمية والإدارية في الارتقاء بمعهد العلمين للدراسات العليا .
كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم امتناني وتقديري إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية وأساتذتي الأجلاء في قسم القانون العام واخص منهم بالذكر (د. نجلاء مهدي محسن - د. خالد غالب مطر التميمي – د. علي عادل إسماعيل) والذين كان لهم فضل تدريسي في معهد العلمين للدراسات العليا لما بذلوه في خدمة العلم والعلماء
كما يطيب لي أن أتقدم بعظيم الامتنان إلى الأستاذ القدير الدكتور إبراهيم بحر العلوم على مساهمته في تأسيس هذا الصرح العلمي الكبير الذي ارفد المجتمع بالكفاءات العلمية فله منا كل الاحترام والتقدير

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل العاملين في المكتبات القانونية واخص منهم العاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ، ومكتبة كلية القانون جامعة بغداد ، ومكتبة كلية القانون الجامعة المستنصرية ، ومكتبة كلية القانون جامعة واسط ، على ما بذلوه في مساعدتي على استقاء مصادر هذه الدراسة.

فللجميع خالص الشكر والامتنان والله الموفق

الباحث

إقرار المشرف

أشهد إن إعداد هذه الرسالة الموسومة (دور السياسة الوقائية في الحد من الجرائم المعلوماتية) قد جرت تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام .

التوقيع :
المشرف : أ.م.د. مصطفى راشد عبدالحمزة الكلابي
التاريخ : / / 2021م

بناءً على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :
الاسم : أ. م . د. نجلاء مهدي محسن
رئيس قسم القانون العام
التاريخ : / /2021

إقرار المقوم اللغوي

اشـهد بـان هـذه الرسـالة الموسـومة بـ **(دور السياسـة الوقائيـة فـي الحـد مـن الجـرائم المعلوماتيـة)** قـد تمـت مراجعتهـا وتصـحيح مـا ورد فيهـا مـن أخطـاء لغويـة وتعبيريـة ، وبهـذا أصـبحت الرسـالة مؤهلـة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .

التوقيع /

الأسم /

التاريخ /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة أطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور السياسة الوقائية في الحد من الجرائم المعلوماتية) وقد ناقشنا الطالب ((علي صبيح عبد اللامي)) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في القانون العام .

التوقيع:	التوقيع:
الأسم:	الأسم:
عضواً	عضواً
التوقيع:	التوقيع:
الأسم:	الأسم:
عضواً ومشرفاً	رئيس اللجنة

صدقت من قبل مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

التوقيع:

الأسم:

التاريخ:

(العميد) :

المستخلص

تتمثل الجريمة المعلوماتية في كل فعل ينطوي على استخدام وسيلة تقنية المعلومات أو نظام معلوماتي أو الشبكة المعلوماتية بطريقة غير مشروعة بما يخالف أحكام القانون ، وتتجلى أهمية الدراسة في مواجهة السياسة الوقائية لمخاطر الجرائم المعلوماتية قبل وقوعها ، وذلك تجنباً للآثار الخطيرة التي تترتب على وقوعها ، ولصعوبة رفع تلك الآثار بعد وقوعها ولاستحالة تعقب الجاني والوقوف على أدلة الجريمة المعلوماتية ، ولهذا السبب تم التصدي للجريمة المعلوماتية بالسياسة الوقائية للحد منها قبل وقوعها قدر الإمكان .

ويتمثل دور السياسة الوقائية في نشر الوعي لدى مستخدمي الأنظمة المعلوماتية سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين ام معنويين من اجل تجنب الوقوع ضحية الجريمة المعلوماتية ، وزيادة إجراءات الحماية للمعلومات والبيانات والبرامج والمواقع الالكترونية وحماية الحق في الخصوصية وسرية المراسلات والمحادثات الشخصية والمعلومات المتعلقة بأمن الدولة من القرصنة والغش ألمعلوماتي والابتزاز ، لذا تصدى المشرع العراقي في مشروع قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية للحد من الاستخدامات السلبية لوسائل الاتصال المختلفة ، مع ضرورة إجراء تعديلات دورية على القوانين النافذة لمواكبة التطور الحاصل في العالم التكنولوجي من جانب ، وتطور أساليب المجرم ألمعلوماتي من جان آخر .

وان الجرائم المعلوماتية عموما أما أن تقع بواسطة النظام ألمعلوماتي أو تقع على النظام ألمعلوماتي ، وتشمل المجموعة الأولى على سبيل المثال الجرائم الماسة بالاعتبار الشخصي كالقذف والسب والاعتداء على الخصوصية والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة كما في التحريض على الفسق والفجور والفعل الفاضح المخل بالحياء في بيئة الانترنت ، والجرائم الواقعة على الأموال كالسرقة والاحتيال ألمعلوماتي والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية ، وكذلك الجرائم التي تمس امن الدولة كالإرهاب والتجسس ألمعلوماتي على سبيل المثال ، وهذه المجموعة من الجرائم هي في حقيقتها وطبيعتها القانونية جرائم تقليدية ارتكبت بواسطة معلوماتية ، وقد وردت مؤخراً في قوانين مكافحة الجريمة المعلوماتية سواء في العراق او في الدول الأخرى مما يؤثر على طبيعتها القانونية .

أما المجموعة الثانية فتشمل الجرائم الواقعة على النظام ألمعلوماتي أي إن محل الجريمة وموضوعها هو النظام ألمعلوماتي وينصب هذا النوع من الجرائم على معطيات الحاسوب (مكونات مادية – بيانات – معلومات – برامج) ويستخدم المجرم ألمعلوماتي لاقترافها وسائل

تقنية تتطلب استخدام الحاسب الآلي أو أي جهاز الكتروني آخر والشبكات الالكترونية لتنفيذها ، وبالتالي هذا النوع من الجرائم هي جرائم معلوماتية بالمعنى الدقيق للكلمة ، كما في الجرائم الواقعة على المكونات المادية للنظام ألمعلوماتي ، والجرائم الواقعة على برامج النظام ألمعلوماتي ، والجرائم الواقعة على المعلومات المدرجة في النظام ألمعلوماتي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
إقرار المشرف	د
اقرار المقوم اللغوي	هـ
اقرار لجنة المناقشة	و
المستخلص	ز-ح
المحتويات	ط
المقدمة	5-1
الفصل الأول :- الإطار المفاهيمي للسياسة الوقائية في الجرائم المعلوماتية	53-6
المبحث الأول مفهوم السياسة الوقائية الجزائية	28-6
المطلب الأول التعريف بالسياسة الجزائية بصفة عامة	7
الفرع الأول :- تعريف السياسة الجزائية	7
الفرع الثاني : فروع السياسة الجزائية	12
المطلب الثاني التعريف بالسياسة الوقائية بصفة خاصة	22
الفرع الأول :- تعريف السياسة الوقائية	22
الفرع الثاني: الاتجاهات الفقهية لتحقيق سياسة الوقاية من الجريمة	26
المبحث الثاني مفهوم الجريمة المعلوماتية	53-28
المطلب الأول التعريف بالجريمة المعلوماتية	28
الفرع الأول :- تعريف الجريمة المعلوماتية	28
الفرع الثاني : خصائص الجريمة الالكترونية	37

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني أشخاص الجريمة المعلوماتية والطبيعة القانونية لها	42
الفرع الأول :- أشخاص الجريمة المعلوماتية	43
الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للجريمة المعلوماتية	48
الفصل الثاني :- نطاق تطبيق السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم المعلوماتية	54 -
المبحث الأول :- تطبيقات السياسة الوقائية في الحد من الجرائم الواقعة باستخدام النظام المعلوماتي	54
المطلب الأول :- الجرائم الواقعة على الأشخاص	55
الفرع الأول :- الجرائم الماسة بالاعتبار الشخصي	55
الفرع الثاني :- الجرائم المعلوماتية المخلة بالأخلاق والآداب العامة	83
الفرع الثالث :- الجرائم المعلوماتية الواقعة على الأموال	92
المطلب الثاني :- الجرائم المعلوماتية الواقعة على امن الدولة	104
الفرع الأول :- الإرهاب الالكتروني	104
الفرع الثاني :- التجسس الالكتروني	110
المبحث الثاني :- تطبيقات السياسة الوقائية في الحد من الجرائم الواقعة على النظام المعلوماتي	117
المطلب الأول :- الجرائم الواقعة على المكونات المادية للنظام المعلوماتي	119
الفرع الاول :- التعريف الجرائم الواقعة على المكونات المادية للنظام المعلوماتي	119
الفرع الثاني :- دور سياسة الوقاية في الحد من الجرائم الواقعة على المكونات المادية للنظام المعلوماتي	122
المطلب الثاني :- الجرائم الواقعة على برامج النظام المعلوماتي	123
الفرع الاول :- التعريف الجرائم الواقعة على برامج النظام المعلوماتي	123
الفرع الثاني :- دور سياسة الوقاية في الحد من الجرائم الواقعة على برامج النظام المعلوماتي	130
المطلب الثالث :- الجرائم الواقعة على المعلومات المدرجة في النظام المعلوماتي	132

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول :- التعريف الجرائم الواقعة على المعلومات المدرجة في النظام المعلوماتي	132
الفرع الثاني :- دور سياسة الوقاية في الحد من الجرائم الواقعة على المعلومات المدرجة في النظام المعلوماتي	136
الخاتمة	140
قائمة المصادر	146
المستخلص باللغة الانكليزية	A-B